زاكورة: المعارضة بجماعة تغبالت تطالب بتطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية في مادته 27 محمد ايت حساين / زاكورة

زاكورة: المعارضة بجماعة تغبالت تطالب بتطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية في مادته 27

محمد ايت حساين / زاكورة

عقد المجلس الجماعي لتغبالت باقليم زاكورة ، امس الاربعاء 4 ماي 2016 دورته ألاستثنائية في اجواء سادها التوتر بين الاغلبية والمعارضة ،حيث طالب فريق المعارضة من رئيس المجلس التعجيل بتشكيل اللجن الدائمة، مع الحرص على تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية في مادته 27 والتي تنص على تخصيص احدى اللجن الدائمة للمعرضة داخل المجلس الجماعي.

وفي هذا الاطار صرح محمد بن براهيم الرئيس السابق للمجلس وعضو الحالي بالمعارضة "للجريدة" ، ان المجلس الجماعي لتغبالت يتخبط في مشاكله الداخلية وهفواته الغير القانونية ، ولم يتمكن الى حد

الان من تكوين لجنه الدائمة، موضحا ان بسبب عدم تشكل هذه اللجن بعبر المجلس عن جهله لكيفية تسيير وتدبير امور الجماعة.واوضح بن براهيم ان ساكنة تغبالت تنتظر من الرئيس الحالي البحث وإعداد وتنزيل برامج ومشاريع تنموية عوض مضيعة لوقت الساكنة في دورات ليس لها فائدة، واكد المتحدث ان الرئيس يتخبط واصبح يعيش نوع من الهلوسة بين تطبيق القانون وتلبية رغبة انصاره الذين يدعونه الى عدم التراجع في قراراته الاحادية والغير قانونية.

وتساءل محمد بن براهيم عن متى سيفي المجلس الجماعي الحالي بالوعود التي وعدها بها الساكنة،موضحا ان المشاريع التي بدأ في انجازها هي مشاريع تنموية مهمة تفوق تكلفتها ثلاث ملايير سنتيم برمجها المجلس السابق،متسائلا ايضا متى سيقوم بالترافع من اجل الحصة المتبقية في اتفاقية شراكة بين الجماعة والمديرية العامة للجماعات المحلية التي يفوق مبلغها مليار و اربع مائة مليون سنتيم؟.

هذا وتطالب المعارضة مرة اخرى بتطبيق القانون وتحتج ضد ما تصفها بالتجاوزات الغير القانونية التي تشل سيرها العادي ، محملة المسؤولية للجهات المختصة للتدخل لتطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية في مادته 27 والتي تنص على تخصيص احدى اللجن الدائمة للمعارضة داخل المجلس الجماعي مع العلم انه توصل بمراسلة باعادة انتخاب هذه اللجن بشكل قانوني.

وعلى اثر هذه الصراعات القائمة بين الاغلبية والمعارضة بجماعة تغبالت ، تبقى ساكنة تغبالت هي الخاسرة وتترقب انفراج الاوضاع من طرف السلطات المسؤولة لوضع حد لهذه التصرفات القائمة بين الطرفين.

ملاحظة: حولنا الاتصال برئيس الجماعة من اجل اعطاء رأيه الا ان هاتفه ظل خارج التغطية.